

— ٦٣ —

ثابت بن قيس — فسألها هل تردين إليه مهره ؟ فقبلت أن ترده فنصح لثابت أن يطلقها إذ كان لا خير له في استبقائها ، وتم الطلاق « على وفاق » .

ولم يوضع الطلاق بغير حدود ، ولا أبيع كل الإباحة لغير ضرورة . فهو حيلة من لا حيلة له في الوفاق . وهو مع ذلك أبغض الحلال عند الله كما جاء عن النبي عليه السلام . ومن أقواله صلوات الله عليه : « لعن الله كل ذواق مطلق » . « ولعن الله الذواقين والذواقات » . « ولعن الله كل مزواج مطلق » .

ويراجع الرجل نفسه في حالة الغضب : « لا طلاق ولا إعتاق في إغلاق » ولا يقع من السكران أو المكروه أو المخرج أو غير الرشيد .

فاذا وجب وقوعه وجب باحسان ورفق ومروءة : « الطلاق مرتان فامسك بمعروف أو تسريح باحسان . ولا يحل لكم أن تأخذوا مما آتيتموهن شيئا إلا أن يخافا ألا يقيما حدود الله ... » .

« وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج وآتيت إحداهن قنطارا فلا تأخذوا منه شيئا » .

وللمرأة إذا طلقت وهي حامل أن تطالب زوجها بالإتفاق عليها حتى تضع حملها « وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يضعن حملهن » ... فاذا وضعت حملها فلها أن ترضع ولدها سنتين ، وعلى الرجل أن ينفق عليها طول مدة الرضاع « والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف . لا تكلف نفس إلا وسعها .. لا تضار والدة يولدها ولا مولود له بولده ... » .

هذه في جملتها وتفنه يلها خير الحدود التي ترعاها الجماعة البشرية بين الزوجين في حالي الوفاق والفراق .

* * *

ونعتقد أن الأمم المتحضرة سترجع إلى كثير من مآثورات الزواج في